

Distr.: Limited
16 March 2012
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

السنغال (باسم المجموعة الأفريقية): مشروع قرار

.../١٩

مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية
وتعزيز التعاون التقني والخدمات الاستشارية

إن مجلس حقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، و٢٠/٧

المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ ودإ-١/٨ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٣٣/١٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ الذي طلب فيه

الاجتماع الدولي دعم إنشاء آلية محلية للتعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية
والاجتماع الدولي تسمى "جهة الوصل بين المعنيين بحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية"،

وإذ يأخذ في الاعتبار قراره ٢٢/١٣ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠، والذي

ناشد فيه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وضع خطة عمل تتضمن جداول زمنية
محددة لتنفيذ التوصيات التي قدمت لها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق
بمكافحة الإفلات من العقاب،

وإذ يذكّر أيضاً بقراره ٣٥/١٦ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، الذي طلب فيه

الاجتماع الدولي دعم الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤسساتها
على الصعيد الوطني بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، والاستجابة لطلباتها للحصول
على المساعدة التقنية،

وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان وسائر الصكوك ذات الصلة الأخرى التي هي أطراف فيها،

وإذ يعرب عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خصوصاً في الجزء الشرقي من البلد بسبب الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية المناوئة لعملية السلام، ويناشد الحكومة أن تعمل على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي،

وإذ يدعم بقوة الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع حد لمسلسل الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة التي ترتكب في حق القانون الدولي وذلك بتعزيز نظام العدالة،

وإذ يلاحظ بقلق حالات العنف الانتخابي والجنسي، ويحيط علماً بالتقدم المحرز في مساعي سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لمتابعة الأحكام التي صدرت في حق مرتكبي هذه الأعمال والتعويضات التي تقرر منحها للضحايا،

وإذ يُثَمِّلُ ما تقوم به مكتب المفوضية السامية في جمهورية الكونغو الديمقراطية و فرع حقوق الإنسان التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من دور مشترك في تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد،

وإذ يحيط علماً بوجود برنامج وطني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعزم الحكومة على تنفيذه،

وإذ يحيط علماً بقرار اللجنة المستقلة للانتخابات مواصلة تنظيم الانتخابات على مستوى المقاطعات وعلى المستوى المحلي،

وإذ يعتبر اللجنة المشتركة للعدالة إطاراً للمبادلات ولتنسيق تدخلات الشركاء في قطاع العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ يلاحظ التقرير الذي قدمته الحكومة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا سيما ما يتعلق بالمواكبة القضائية للعملية الانتخابية، ووضع آليات متابعة محلية لحالة حقوق الإنسان، وتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتنفيذ التوصيات الخاصة بحقوق الإنسان،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية حول حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأنشطة التي اضطلع بها مكتب المفوضية في البلد،

- ١- يحيط علماً بالتزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان؛
- ٢- يوجه الشكر في هذا الصدد إلى الحكومة على استقبالها الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية المتصلة بها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الفترة بين ٢٥ تموز/يوليه و ٥ آب/أغسطس ٢٠١١؛
- ٣- يشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضمان أن تكون جهة الوصل بين المعنيين بحقوق الإنسان بمثابة إطار للتشاور والتعاون في ميدان حقوق الإنسان في البلد، وينوه بتوسيع نطاق هذه الجهة ليشمل المقاطعات بما يضمن متابعة حالة حقوق الإنسان عن قرب؛
- ٤- يُشيد بالدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في دعم جهود جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز سيادة القانون وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد؛
- ٥- يحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مضاعفة جهودها، بدعم من المجتمع الدولي، لوضع حد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان بسرعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة؛
- ٦- يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع حد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان ومساعدة ضحايا هذه الانتهاكات؛
- ٧- يرحب بتنظيم ثاني انتخابات رئاسية وتشريعية ديمقراطية وحرّة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويشجع السلطات المنتخبة مؤخراً على السعي إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان؛
- ٨- يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للجنة المشتركة للعدالة بوصفها إطاراً للمبادلات ولتنسيق مختلف الإسهامات في قطاع العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- ٩- يهنئ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تبني مشاريع القوانين المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وإنشاء محكمة مختصة تُعنى بمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديم هذه المشاريع إلى مجلس الشيوخ، ويشجعها على العمل على تسريع اعتماد هذه النصوص في البرلمان الوطني؛
- ١٠- يحيط علماً بالمبادرات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز إقامة العدل وحقوق الإنسان، بما في ذلك توزيع الألفي قاضي الذين تم تعيينهم مؤخراً على مختلف مناطق البلد، وبدء عمل المحاكم المختصة بالأحداث، وإنشاء خلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتنظيم لقاءات مفتوحة لحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وضحايا سوء استخدام السلطة في الجهاز القضائي؛

- ١١- يشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة التصديق على صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وعلى تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- ١٢- يشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استكمال إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛
- ١٣- يدعو المفوضية السامية إلى العمل، من خلال تواجدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على زيادة وتعزيز البرامج والأنشطة التي تطلبها الحكومة في مجال المساعدة التقنية؛
- ١٤- يناشد المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤسساتها على الصعيد الوطني بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، والاستجابة لطلباتها للحصول على المساعدة التقنية.
-